

أثر خصائص لجنة التدقيق على رأي المدقق الخارجي
"دراسة تطبيقية: على البنوك المدرجة في بورصة فلسطين"

Effect of the Characteristics of the Audit Committee on the
Auditor Opinion
Applied Study: Listed Banks at the Palestine Exchange

روان ماجد سيسالم¹ محمد مروان العشي² هشام كامل ماضي²

الجامعة الإسلامية-غزة

¹ماجستير المحاسبة والتمويل- قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

²أستاذ مساعد، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

تاريخ الاستلام 2019/11/07 تاريخ القبول 2019/12/24

الملخص:

تهدف الدراسة إلى فحص أثر خصائص لجنة تدقيق الحسابات على رأي مدقق الحسابات الخارجي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين. لتحقيق هذا الهدف، تم الاعتماد على البيانات الطولية لستة بنوك لسلسلة زمنية تمتد من 2010 إلى 2016 باستخدام نموذج الإنحدار اللوجستي (Logistic Panel Regression).

أظهرت النتائج الإحصائية وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة التدقيق وهي الاستقلالية، عدد الأعضاء، عدد مرات اجتماع اللجنة، الخبرة المالية والمحاسبية، نسبة الأسهم التي يمتلكها الأعضاء على المتغير التابع (رأي المدقق).

توصي الدراسة بضرورة تحديد مفاهيم الاستقلالية الواجب توافرها في أعضاء لجان التدقيق والتأكيد على عدم وجود مصالح أو منافع ذاتية لأعضائها كي تتمكن من ممارسة دورها بفاعلية. توصي الدراسة- أيضاً- السلطات التشريعية بالعمل على وضع معايير واضحة للمؤهلات المطلوبة في أعضاء لجان التدقيق عند اختيارهم والتي تمكنهم من أداء دورهم بفاعلية.

الكلمات المفتاحية: خصائص لجنة التدقيق، المدقق الخارجي، تقرير مدقق الحسابات، رأي مدقق الحسابات، بورصة فلسطين.

Abstract

This study examines the effect of audit committee characteristics including independency, number of meeting, size and shares owned by audit committee members on the opinion of the external auditor. The study utilized a panel data of six Palestinian listed banks from 2010 to 2016. It also employed Logistic Panel Regression to examine the impact of audit committee characteristics on auditor opinion.

The results found a significant relationship of audit committee independence, audit committee size, audit committee meeting and shares owned by audit committee members with external auditor opinion.

The study recommends that the concepts of audit committee independence should be defined clearly and there should be no self-interest or benefits for audit committee members so that it can play its role effectively. The study also recommends that Palestinian

The study also recommends that legislative authorities work to establish clear criteria for the qualifications required by the members of the audit committees when they are selected, which will enable them to perform their role effectively.

Keyword: Audit committee characteristics, External Auditor, External Auditor Report, Auditor Opinion, and Palestine Exchange.

مقدمة

يلعب المدققون دوراً مهماً في ضمان الحفاظ على جودة وشفافية التقارير المالية للشركات، حيث تقوم الشركة بتعيين مدقق حسابات خارجي ذو خبرة مهنية لإجراء تدقيق وإبداء الرأي في القوائم المالية، وتأكيد أن القوائم المالية يتم تدقيقها بجودة عالية (Kilgore, Harisson & Radich, 2014)، بينما تلعب لجنة التدقيق دوراً مهماً في رقابة سلوك الإدارة أثناء إعداد القوائم المالية، وبالتالي تُعزز لجنة التدقيق من موثوقية المعلومات المالية وغير المالية في التقارير المالية للشركات (حمدان ومشتهي، 2011؛ Hassan, 2016).

أوضحت العديد من الدراسات السابقة مختلف العوامل التي تؤثر في فعالية وجودة التدقيق الخارجي ودورها في رفع درجة ثقة المستخدمين في القوائم المالية (أبو الهيجا والحاك، 2012؛ أبو زيد، 2018؛ عبدالحكيم، 2014؛ Li Ng, 2013؛ Zgarni, Hliou & Zehri, 2016؛ Hassan, 2016)، ويُعد إنشاء لجنة التدقيق في الشركات المساهمة من أهم العوامل التي تدعم جودة التدقيق (حمدان ومشتهي، 2011؛ Zgarni, Hliou & Zehri, 2016)، حيث أشار Parker (2000) إلى أن لجنة التدقيق تساعد مدقق الحسابات الخارجي في تقييم نظام الرقابة

الداخلية، لاعتبارها حلقة الاتصال المباشر بين نظام الرقابة الداخلية ومدقق الحسابات الخارجي، كما وجد (Mitchell, Singh & Singh, 2008) أن التواصل والتفاعل بين لجنة التدقيق ومدقق الحسابات الخارجي يمكن أن يحسن من جودة المعلومات المنشورة لأصحاب المصالح. علاوة على ذلك، (Abbott and Parker, 2000) يستنتج أن مدقق الحسابات الخارجي أكثر كفاءة وفعالية في تدقيق القوائم المالية للشركات في حال وجود لجنة تدقيق ذات أعضاء مستقلين. بالإضافة إلى ذلك، أوضح (Abbott and Parker, 2000) أن لجنة تدقيق الحسابات تحرص على تعيين مدقق حسابات خارجي ذو مهنية متخصصة بما يتناسب مع طبيعة عمل الشركة التي يقوم بالتدقيق عليها، حيث برزت الحاجة إلى وجود لجان التدقيق لتدعيم استقلالية المدقق الخارجي وزيادة فاعليته (أبو زيد، 2018؛ عبدالحكيم، 2014؛ Li Ng, 2013). كما تتمثل أهمية لجان التدقيق من خلال تعزيز استقلالية مدقق الحسابات الخارجي والحد من تعارض المصالح بين الإدارة والمدققين الخارجيين باستقصاء طبيعة ومدى جوهرية القضايا الخلافية فيما بينهم (السرطاوي، حمدان، مشتهي، أبو عجيلة، 2013؛ Sellami & Fendri, 2017). ومما لا شك فيه أن توفر الاستقلال والحياد لدى المدقق الخارجي يعزز الثقة في الرأي الذي يبديه في تقريره، وأن الاستقلال لدى المدقق الخارجي يحد من قدرته على تبني قرارات متحيزة (درغام، 2009؛ Rainsbury, Bradbury, Cahan, 2009؛ نجم، 2012). بالتالي، وجود لجنة تدقيق الحسابات يضمن تحقيق استقلال مراجع الحسابات في عملية إبداء رأيه الفني المحايد في القوائم المالية (المومني، 2010؛ أبو زر، 2011؛ Hassan, 2016)، بما ينعكس على طمأننة جمهور مستخدمي القوائم المالية وزيادة ثقتهم بتقرير مدقق الحسابات وبالقوائم المالية ككل (أبو زيد، 2011؛ Sellami & Fendri, 2017).

وتؤثر خصائص أعضاء لجان التدقيق على كفاءة لجان التدقيق، حيث أشارت دراسة (Rainsbury, Bradbury, Cahan, 2009; Madawaki & Amran, 2013) إلى أن اجتماعات واستقلالية لجنة التدقيق تُعد أداة مهمة للتحقق من أن أعضاء اللجان ينجزون المهام الموكلة إليهم تجاه الشركة. كما يوضح أبو الهيجا والحاك (2012) و Zaman و Sarens (2013) إلى أن خبرة وحجم أعضاء لجان التدقيق مهمة لمساعدتهم في التعامل مع المدققين الخارجيين، فأعضاء لجان التدقيق يتقهمون مسؤوليات وواجبات المدقق أكثر من نظرائهم. كما وجدت دراسة (Sellami & Fendri, 2017) أن الشركات التي يتمتع أعضاء لجانها بالاستقلالية، يكون لديها حاكمية مؤسسية أفضل.

وللدور المهم الذي تقوم به لجان التدقيق في الشركات، فقد حرصت سلطة النقد الفلسطينية على دعم وسلامة وتعزيز الثقة في القطاع المصرفي الفلسطيني، فقد نص قانون المصارف

أثر خصائص لجنة التدقيق على رأي المدقق الخارجي

الفلسطيني لعام 2002م، في مادته (41): " بأنه يتوجب على كل مصرف مرخص أن يعين لجنة تدقيق من بين أعضاء مجلس إدارته، تكون غالبية أعضائها من غير الموظفين والمسؤولين في المصرف". وبالتالي يُعدّ تشكيل لجان التدقيق في بيئة الأعمال الفلسطينية أمراً إلزامياً على المصارف العاملة في فلسطين، وهذا دليل على أهمية الدور الذي تقوم به لجان التدقيق في الشركات الفلسطينية، وبالتالي تبرز الحاجة هنا لبيان مدى نجاح البنوك الفلسطينية في تشكيل لجان تدقيق ذات تأثير فاعل في جودة التدقيق الخارجي في تلك المصارف.

مشكلة الدراسة

أكدت العديد من الدراسات (Sellami & Fendri, 2013; Li Ng, 2013; Hassn, 2016; 2017 أبو زيد، 2018; عبدالحكيم، 2014)، على أهمية لجان التدقيق في جودة التدقيق الخارجي، إلا أن معظم تلك الدراسات كانت في الدول المتقدمة، مثل: (Rainsbury, Bradbury, Cahan, 2017; Sellami & Fendri, 2013; Li Ng, 2013; Madawaki & Amran, 2013; 2009)، ونتائج هذه الدراسات مختلفة. في حين أن الدراسات التي أجريت في الدول النامية بما فيها الدول العربية أظهرت نتائج غير واضحة عن تأثير لجنة التدقيق على رأي المدقق (Hassan, 2016). وعليه فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحديد أهم خصائص لجان التدقيق في البنوك المدرجة في بورصة فلسطين، ومدى التزام البنوك بهذه الخصائص، واختبار أثر هذه الخائص على رأي مدقق الحسابات الخارجي. لذا تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات التالية: ما هي خصائص لجنة التدقيق في المصارف الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين؟ وهل تؤثر خصائص لجنة التدقيق في رأي مدقق الحسابات الخارجي؟

أهداف الدراسة

بناءً على مشكلة الدراسة فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحديد خصائص لجنة التدقيق و مدى التزام البنوك بتطبيق الخصائص، وقياس أثر هذه الخصائص على رأي مدقق الحسابات الخارجي.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في تحديد خصائص لجنة التدقيق، ومدى التزام البنوك المدرجة في بورصة فلسطين بتكوين لجان تدقيق ذات فاعلية وكفاءة، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز زيادة مصداقية التقارير المالية للبنوك. حيث تلعب هذه الشركات دوراً مهماً في بناء الاقتصاد الوطني، وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة. تُعدّ هذه الدراسة مهمة كونها تسعى إلى فحص قدرة خصائص لجان التدقيق في تعزيز جودة التدقيق الخارجي، الأمر الذي من شأنه تحديد أهم

الخصائص التي يجب أن تتوفر في أعضاء لجنة التدقيق من أجل زيادة ثقة أصحاب العلاقة في تقارير مدقق الحسابات الخارجي، والذي سينعكس على جودة وشفافية التقارير المالية. تفيد هذه الدراسة أيضاً مدقق الحسابات الخارجي في تحديد قراراتهم المتعلقة بقبول عميل التدقيق بناءً على فعالية لجان التدقيق؛ لأنها تعزز من استقلالية مدقق الحسابات الخارجي.

وفي فلسطين ذات الاقتصاد المفتوح على الاستثمارات الأجنبية، فإن دراسة خصائص لجنة التدقيق وأثرها على رأي مدقق الحسابات سوف يعطي دليلاً نظرياً وعملياً حول مساهمة لجنة التدقيق في زيادة فاعلية المدقق الخارجي مما يساهم في زيادة تعزيز ثقة المستثمرين في تلك الشركات، كما تساعد معرفة خصائص أعضاء لجنة التدقيق على زيادة فاعلية عمل هذه اللجان في الشركات الأمر الذي ينعكس إيجابياً على دور مدقق الحسابات الخارجي.

الإطار النظري

مفهوم وأهمية لجنة التدقيق

تعد لجنة التدقيق إحدى اللجان الفرعية التابعة لمجلس إدارة الشركات المساهمة وأداة رقابية على عملية إعداد التقارير المالية للشركات المساهمة، حيث يُعرف Arens, Elder, Beasley and Hogan (2014) لجنة التدقيق بأنها عبارة عن عدد من الأشخاص المختارين من بين أعضاء مجلس إدارة الشركة، تكون مسؤولة عن المحافظة على استقلالية المدقق الخارجي عن الإدارة، وتتكون من ثلاثة إلى خمسة أعضاء وقد تمتد لتشمل سبعة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة من غير المديرين. من جانب آخر، اعتبرها المجمع الأمريكي للمحاسبين (AICPA) American Institute of Certified Public Accountant بأنها الأداة التي تحد من التصرفات غير الشرعية للإدارة العليا في الشركات المساهمة، وتتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين غير التنفيذيين ويملك أحد أعضائها على الأقل الخبرة في المجال المالي والمحاسبي، ويحكم عملها دليل مكتوب يبين بوضوح مسؤولياتها وطرق القيام بها. كما تمتلك اللجنة السلطة الكافية للقيام بمهامها (Owens-Jackson, Robinson & Shelton, 2009; Contessotto & Moroney, 2014). في علاقتها مع التدقيق الخارجي والداخلي، ويهدف وجود لجنة التدقيق إلى تحسين فاعلية وكفاءة واستقلالية المدقق الداخلي والخارجي عن الإدارة، كونها توجه تقاريرها إلى لجنة مختصة يتكون أعضاؤها من مديري خارجيين، بالإضافة إلى سلطة لجنة التدقيق في اختيار مدقق الحسابات الخارجي والداخلي الأمر الذي سيؤدي إلى تحسين جودة التدقيق، وحماية مصالح المستثمرين الذين يعتمدون على البيانات المالية المدققة (Agyei- Mensah, 2018 ;Inaam & Khamoussi, 2016)

أثر خصائص لجنة التدقيق على رأي المدقق الخارجي

منذ عام 2000، كان هناك تعليمات غير ملزمة بتشكيل لجان تدقيق في المصارف الفلسطينية، ورغم ذلك أصبح قطاع المصارف من أكثر القطاعات التي شكلت لجان التدقيق من بين أعضاء مجالس إدارتها دون أن يكون هناك تعليمات ملزمة (جلس وأبو ريده، 2015). وفي عام 2002 صدر القانون العام للمصارف رقم (2)، حيث أُلزم قانون المصارف رقم 2 لسنة 2002 كل مصرف بتشكيل لجنة مراجعة من بين أعضاء مجلس إدارته وحدد مهامها ومسئولياتها، حيث نصت المادة (41) من القانون (قانون المصارف رقم 2 لسنة 2002م، المادة 41) على كل مصرف مرخص أن يعين لجنة مراجعة من بين أعضاء مجلس إدارته، ويشترط أن تكون غالبية الأعضاء من غير الموظفين والمسؤولين في المصرف (قانون المصارف، 2002) واستمراراً لجهود سلطة النقد الفلسطينية في مواكبة التطورات العالمية بخصوص تطبيق مبادئ الحوكمة، ومن أهمها (حقوق حملة الأسهم، والمعاملة العادلة لحملة الأسهم، ودور أصحاب المصالح، والإفصاح والشفافية، ومسؤوليات مجلس الإدارة)، أصدرت في عام 2009 دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، والذي يُعدّ من أهم الإصدارات التي تناولت مهام وصلاحيات لجان التدقيق في المصارف الفلسطينية (جلس وأبو ريده، 2015).

مفهوم وأهمية التدقيق الخارجي

يُعدّ التدقيق الخارجي عملية منظمة هادفة تسعى للخروج بتأكيد معقول عن عدالة القوائم المالية ومصداقية الإبلاغ المالي، لذا فهي تقوم بخدمة العديد من الأطراف ذات العلاقة بالقوائم المالية سواء أطراف من داخل المنشأة أو خارجها، وأن الأطراف التي تستفيد من تبني قراراتها المختلفة تستند بالأساس على تقرير المدقق، بصفته رأياً فنياً محايداً ومستقلاً وهذا يفرض على المدقق عند إعداد تقريره التحلي والتمسك بالمعايير المهنية التي يجب أن تتوافر في المدقق وعملية التدقيق نفسها، وبهدف زيادة الموثوقية بالمعلومات المحاسبية التي تقدمها الشركات المساهمة من خلال القوائم المالية، يتطلب الأمر اعتمادها من قبل شخص خارجي مؤهل علمياً وعملياً يسمى المدقق الخارجي بإعتباره الشخص المدرب والمؤهل لفحص القوائم المالية الختامية للمنشأة وكذلك تقييم مدى الاعتماد على المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً عند إعداد القوائم المالية (Sulaiman, 2017; Semba & Kato, 2019).

لذا يُعدّ التدقيق الخارجي عملية منتظمة ومنهجية حيث تتضمن مجموعة من الإجراءات المتابعة والمخططة يقوم بها المدقق استناداً إلى الأهداف والمعايير المتفق عليها والمقبولة قبولاً عاماً والتي تتطلب ضرورة الحصول على أدلة وبراهين بطريقة موضوعية بالشكل الذي يجعل منتجها

النهائي غير خاضع لأهواء جامعيها أو تكون عرضة لتحيزهم (الفتلى وعلي، 2014; Semba & Kato, 2019).

تتبع أهمية مهنة التدقيق الخارجي من أهدافها، ومع التطور الكبير لأهداف المهنة تزداد أهميتها، حيث إن قياس أداء الشركات ينال اهتمام الكثير من الأطراف كالمستثمرين والمقرضين والإدارة والجهات الحكومية، يُعدّ التدقيق الخارجي من الوسائل التي تسهم في إعطاء مؤشرات عن فعالية المنشآت، كما وتتبع أهمية التدقيق الخارجي من تعدد الأطراف المستفيدة، حيث يهتم الملاك بالبيانات المالية المدققة ورأي المدقق فيها للحكم على فعالية المنشأة وإمكانية استمرارها في أعمالها الاعتيادية التي قامت من أجلها، وكذلك ينظر المستثمرون إلى رأي المدقق الخارجي نظرة جادة حيث يتعرفون من خلال رأيه على الموقف المالي للمنشأة وجدوي الاستثمار، كذلك تهتم الإدارة برأي المدقق الخارجي حول القوائم المالية للتمكن من معرفة وضع المنشأة وسلامة حالتها المالية، واتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على استمرار الشركة بنجاح، كما وتهتم الجهات الحكومية المعنية برأي المدقق الخارجي حيث إن نجاح مؤسسات القطاع الخاص في الاستمرار بأداء أعمالها، يعمل على ازدهار الاقتصاد المحلي (Agyei-Mensah, 2018 ; Chiu, Chien & Lin, 2017; Ali, Shingara & Al-Akra, 2018).

إن إعداد مدقق الحسابات الخارجي لتقريره أمر ضروري ليبيّن فيه رأيه المحايد المستقل في القوائم المالية ككل، إذ يمثل التقرير خلاصة عمل المدقق الذي يقدمه إلى الهيئة العامة للمساهمين وإلى مراقب الشركات عن حالة الشركة المعنية وميزانيتها والحسابات التي قدمها أعضاء مجلس الإدارة وعن الاقتراحات المتعلقة بتوزيع الأرباح (Chang, Chi, Hwang & Shiue, 2011)، حيث تتبع أهمية تقرير مدقق الحسابات من كونه وسيلة تخدم الكثير من الفئات المختلفة التي تستخدم القوائم المالية المدققة، إذ تولي هذه الفئات تقرير مدقق الحسابات عناية فائقة، وذلك بسبب اعتمادها عليه في اتخاذ قراراتها ورسم سياستها وخططها الحالية والمستقبلية، كما تتبع أهمية تقرير مدقق الحسابات من كونه الوسيلة التي يستطيع المدقق من خلالها التعبير عن رأيه حول عدالة القوائم المالية، كما يعد أحد المراجع الرئيسية التي يعتمد عليها لتحديد مسؤوليات المدقق المدنية والجنايية (Alareeni, 2019; Chang, Chi, Hwang & Shiue, 2011; Chiu, Chien & Lin, 2017).

لجنة التدقيق والتدقيق الخارجي

يُعدّ المدقق الخارجي وكيلاً عن المساهمين في تدقيق القوائم المالية التي أعدتها الإدارة، والمطلوب منه ابداء رأيه الفني المحايد، وهذا يتطلب الالتزام بقواعد السلوك المهني والتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية (Kato, 2019; Semba & Alareeni, 2019). لكي يقوم المدقق الخارجي بمهامه بموضوعية واستقلالية (Inaam & Khamoussi, 2016)، حرصت العديد من الهيئات والمنظمات المهنية على أن يكون من مهام لجنة التدقيق دعم وتعزيز فاعلية واستقلالية المدقق الخارجي بالشكل الذي يستطيع أن يؤدي مهامه دون ضغط أو تدخل من إدارة الشركة (Ali, Shingara & Akra, 2018; Agyei-Mensah, 2018; Chiu, Chien & Lin, 2017)، مما يكون له الأثر الإيجابي في زيادة ثقة المساهمين والأطراف الأخرى في القوائم المالية ومن ثم ترشيد قراراتهم الاستثمارية (Chiu, Chien & Lin, 2017; Semba & Kato, 2019).

أدت فضائح الشركات (مثل إنرون وتايكو الدولية بي إل سي وورلدكوم) في بداية الألفية الثانية إلى ظهور قانون ساربنز أوكسلي 2002، وذلك لحماية المستثمرين من احتمال قيام الشركات بالأعمال المحاسبية الاحتيالية (Ali, Shingara & Akra, 2018; Agyei-Mensah, 2019; Salehi, Mahmoudi & Gah, 2019). واقتضى قانون ساربنز أوكسلي إصلاحات صارمة لتعزيز الإفراجات المالية من المؤسسات ولتجنب الاحتيال المحاسبي (Salehi, Mahmoudi & Gah, 2019). لذا تبنت الكثير من الشركات توصيات قانون ساربنز أوكسلي (2002) من الاعتماد على لجان التدقيق لتحديد المدقق الخارجي بهدف الحد من التلاعب في القوائم المالية ولضمان حقوق المساهمين، إذ إن من مهام لجان التدقيق، وفقاً للقانون، تدقيق القوائم المالية قبل رفعها إلى مجلس الإدارة كما أنها تعمل كحلقة وصل بين مدقق الحسابات الخارجي وبين مجلس الإدارة، بالإضافة إلى تعيين المدقق الخارجي ومراجعة خطة التدقيق ومراجعة نتائج التدقيق. (Chiu, Chien & Lin, 2017; Contessotto & Moroney, 2014; Salehi, Mahmoudi & Gah, 2019).

الدراسات السابقة

بيّنت العديد من الدراسات السابقة أهمية خصائص أعضاء لجنة التدقيق في زيادة فاعلية هذه اللجنة من خلال دراسة خصائص أعضاء اللجنة على جودة التقارير المالية. وقد أظهرت نتائج هذه الدراسات أن هناك تبايناً في أثر خصائص لجنة التدقيق على جودة وشفافية التقارير المالية. كما أشارت الدراسات السابقة أيضاً إلى أن لجنة التدقيق أصبحت تلعب دوراً مهماً في دعم ومراقبة

عمل المدقق الخارجي خصوصاً بعد الأزمات المالية المتكررة (Ali, Shingara & Al-Akra, 2018; Contessotto & Moroney, 2014; Chi, Hwang & Shiue, 2011; Inaam & Khamoussi, 2016; Owens-Jackson, Robinson & Shelton, 2009; Sulaiman, 2017; Sellami & Fendri, 2017 ; Yadirichukwu & Appah, 2013)

وقد أجري أبو زيد (2018) دراسته التي هدفت إلى إبراز الدور المهم لخصائص أعضاء لجنة التدقيق ودورها في تحسين جودة التقارير المالية. فقد عمدت دراسة أبو زيد (2018) إلى فحص فعالية لجنة التدقيق من خلال فحص خصائص بعض أعضاء لجنة التدقيق، وربط هذه الخصائص في زيادة موثوقية معلومات القوائم المالية. من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن فعالية لجان التدقيق، من خلال خصائص أعضائها، تعمل على زيادة مصداقية القوائم المالية، لما لها من دور مهم في منع الغش والتلاعب في البيانات المالية وتحريفات القوائم المالية. كما أن لجان التدقيق توفر خصائص المعلومات اللازمة التي تساعد الإدارة على اتخاذ القرارات اللازمة. وتعمل فاعلية لجان التدقيق على اكتشاف مناطق القوة والضعف ومعالجتها وبالتالي تزيد من فعالية نظام الرقابة الداخلية.

وسعيًا وراء فحص تأثير استقلالية أعضاء لجنة التدقيق وخبرتهم المالية، بالإضافة إلى حجم لجنة التدقيق وتكرار اجتماعاتها على مستوى الإفصاح عن المخاطر جاءت دراسة عز الدين (2017)، حيث تكونت عينة الدراسة من (27) بنكاً تجارياً مقيدة بالبورصة المصرية في عام 2015. وخلصت الدراسة إلى أن استقلالية أعضاء لجنة التدقيق تساهم في تحسين ممارسات الإفصاح عن المخاطر، وبينت النتائج -أيضاً- أن مستوى الإفصاح عن المخاطر أكثر ارتباطاً بالخبرة المالية والمحاسبية للجنة التدقيق و أن الارتباط بين مستوى الإفصاح عن المخاطر وحجم لجان التدقيق متوسط، كما أن الارتباط بين مستوى الإفصاح عن المخاطر واستقلال لجان التدقيق ضعيف بينما يوجد ارتباط سلبي بين مستوى الإفصاح عن المخاطر وبين عدد مرات اجتماعات اللجنة.

في محاولة لدراسة العلاقة بين إمكانية أن تتسلم الشركة من المدقق الخارجي تقريراً نظيفاً وبين وجود خصائص لجنة التدقيق (الاستقلالية، الخبرة المالية، الحجم، عدد مرات الاجتماع والمكافآت)، درس عبدالحكيم (2014) عينة من (100) شركة مسجلة في سوق الأوراق المالية السعودية خلال الفترة المالية (2008-2012). وأظهرت النتائج أن إمكانية استلام الشركة تقريراً نظيفاً تزداد في حال وجود استقلالية وخبرة مالية لإعضاء لجنة التدقيق. بينت النتائج أن عدد مرات

أثر خصائص لجنة التدقيق على رأي المدقق الخارجي

اجتماع لجنة التدقيق وحجمها ومكافآت أعضائها ليست من العوامل المرتبطة باستلام الشركة تقريراً نظيفاً.

في دراسة مشابهة في البيئة الأردنية، فحص حمدان ومشتهي (2011) مدى التزام الشركات الأردنية المساهمة والمدرجة في بورصة عمان بتكوين لجنة تدقيق وفق دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن هيئة الأوراق المالية الأردنية، وأثر خصائص أعضاء هذه اللجنة (الاستقلالية، الخبرة المالية، حجم لجنة التدقيق، عدد مرات الاجتماع، ملكية أعضاء اللجنة لأسهم في الشركة) على تقرير مدقق الحسابات. لتحقيق أهداف الدراسة تم فحص العلاقة من خلال اختبار (Logistic Regression) إذ رُتبت بيانات 50 شركة من شركات القطاع الصناعي خلال الفترة 2006-2001 بطريقة تحقق اختبار الإنحدار المشترك (Pooled Data Regression). توصلت الدراسة إلى أنه كلما زاد عدد أعضاء لجنة التدقيق وخبرتهم المالية والمحاسبية أصبحت الشركة أكثر مقدرة في الحصول على تقرير نظيف من مدقق الحسابات. خلافاً لدراسة عبدالحكيم (2014) وجد حمدان ومشتهي (2011) أن استقلالية أعضاء لجنة التدقيق لا تؤثر في رأي مدقق الحسابات الخارجي، وهذا يعزو إلى أن الاستقلال الذي يتمتع به عضو لجنة التدقيق ظاهري وليس جوهرياً، بمعنى أنه يحقق معيار الاستقلالية من حيث إنه غير تنفيذي، إلا أن هناك روابط مالية اقتصادية وعائلية تربطه بالإدارة التنفيذية (حمدان ومشتهي، 2011).

ظهرت دراسات عدة توظّر لدور خصائص لجنة التدقيق في تخفيض مشاكل الوكالة الناشئة عن فصل إدارة الشركة عن المساهمين أصحاب الشركات. حيث أشارت نظرية الوكالة إلى أن لجنة التدقيق لها دور أساس في مراقبة الإدارة في عملية إعداد التقارير المالية الأمر الذي يترتب عليه تعزيز جودة التقارير. بالإضافة إلى ذلك، أطّرت بعض الدراسات إلى أهمية لجنة التدقيق في تخفيض نقص المعلومات أو ما يعرف بتمائل المعلومات (Information Asymmetry)، من خلال إصدار تقارير مدققي الحسابات في الوقت الملائم للمستثمرين. وعليه، أوضحت الدراسات السابقة أن فعالية لجنة التدقيق تساهم في الحد من تأخير تقرير مدققي الحسابات (Hassan, 2016; Yadirichukwu & Appah, 2013; Sellami & Fendri, 2017)

درس (2013) Yadirichukwu and Appah أثر لجنة التدقيق على توقيت كتابة تقرير مدقق الحسابات الخارجي لعينة من 35 شركة مدرجة في بورصة نيجيريا. بينت النتائج أن استقلالية وخبرة أعضاء لجنة التدقيق لهما أثر إيجابي في تخفيض تأخير إصدار تقرير مدقق الحسابات الخارجي. في حين أشارت الدراسة نفسها، إلى أن عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق وحجم التدقيق لا يؤثر في توقيت إصدار تقرير مدقق الحسابات. في دراسة أخرى، أشار أبو الهيجاء

والحايك (2012)، بعد دراسة عينة من الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، إلى أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكل من عدد الأعضاء والخبرة المالية للجنة التدقيق على فترة إصدار تقرير التدقيق والمتمثله بنقصان فترة إصدار تقرير التدقيق، بينما لا يوجد أثر معنوي لكل من عدد الاجتماعات التي تعقدها لجنة التدقيق سنوياً واستقلالية أعضاء اللجنة على تخفيض فترة إصدار تقرير التدقيق. في فلسطين، فحص (2016) Hassan أثر وجود لجنة التدقيق على تخفيض تأخير إصدار تقرير مدقق الحسابات الخارجي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين للسنة المالية 2011. أظهرت النتائج أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين وجود لجنة التدقيق وتأخير إصدار تقرير مدقق الحسابات. حيث أشار Hassan (2016) إلى أن نتائج دراسته متوافقة مع مبادئ نظرية الوكالة، التي تدعم دور لجنة التدقيق في مراقبة عملية إعداد التقارير المالية والتأكد على تدفق المعلومات بين الإدارة وملاك الشركات. عن أهمية دور خصائص لجنة التدقيق في دعم فعالية التدقيق الخارجي وكذلك الداخلي، فقد أوضحت بعض الدراسات دور لجنة التدقيق في دعم وظيفة المدقق الداخلي ودعم استقلالية المدقق الخارجي. بينت دراسة (2013) Li Ng بأن فاعلية لجنة التدقيق، من خلال خصائص أعضائها، تدعم استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي والخارجي، عن طريق تواصل المدقق الخارجي والداخلي مع لجنة التدقيق مباشرة من خلال التقارير.

منهجية البحث

عينة الدراسة وجمع البيانات

يهدف هذا البحث إلى فحص أثر خصائص لجنة التدقيق في البنوك المدرجة في بورصة فلسطين للفترة المالية 2010-2016 على رأي مدقق الحسابات في تقريره لهذه البنوك. اعتمدت هذه الدراسة على الفترة المالية ما بين 2010 إلى 2016 و ذلك تزامناً مع وقت إعداد الدراسة. تم جمع البيانات اللازمة لهذا البحث من التقارير المالية، لجميع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين وهي (البنك الإسلامي العربي، بنك فلسطين، البنك الإسلامي الفلسطيني، بنك الاستثمار الفلسطيني، بنك القدس، البنك الوطني). علماً بأن التقارير المالية لجميع البنوك تم الحصول عليها من خلال مواقع البنوك الالكترونية و موقع بورصة فلسطين.

فرضيات الدراسة

استناداً إلى أسئلة الدراسة والإطار النظري لموضوع الدراسة والدراسات السابقة تم صياغة الفرضيات التالية:

1. يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لاستقلالية أعضاء لجان التدقيق على رأي المدقق الخارجي في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

أثر خصائص لجنة التدقيق على رأي المدقق الخارجي

2. يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لعدد الأعضاء (الحجم) لجان التدقيق على رأي المدقق الخارجي في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.
3. يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لعدد عدد مرات اجتماع لجان التدقيق على رأي المدقق الخارجي في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.
4. يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان التدقيق على رأي المدقق الخارجي في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.
5. يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لنسبة الأسهم التي يمتلكها أعضاء لجان التدقيق على رأي المدقق الخارجي في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

نموذج الدراسة وأساليب قياس المتغيرات

يدرس هذا البحث أثر خصائص لجنة التدقيق في البنوك المدرجة في بورصة فلسطين على رأي مدقق الحسابات الخارجي. وعليه، طورت هذه الدراسة نموذجاً استناداً لمجموعة من المتغيرات التي تتمثل في خصائص أعضاء لجنة التدقيق، وهي: الاستقلالية، حجم لجنة التدقيق، الخبرة المحاسبية والمالية لأعضاء لجنة التدقيق، عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق ونسبة الأسهم التي يمتلكها أعضاء لجنة التدقيق والمتغير التابع هو رأي مدقق الحسابات الخارجي. تُعدّ بيانات الدراسة الحالية ذات طبيعة مقطعية عبر الزمن (Panel data) لذلك فإن نموذج الانحدار الملائم لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع هو الانحدار اللوجستي للبيانات المقطعية عبر الزمن (Logistic Panel Regression)، وذلك من خلال إيجاد قيمة مستوى الدلالة (sig)، كذلك تم استخدام (Fixed Effects) للوحدات المقطعية، حيث إن هذه الطريقة تفترض أن قيمة الثابت b_0 تختلف لكل مصرف، بينما يفترض ثبات معامل الانحدار b_1 لكل المصارف والذي يستخدم لتفسير قيمة معامل الانحدار عن طريق استخدام قيمة اختبار T المقابلة لكل متغير من المتغيرات المستقلة، كذلك تم استخدام مربع التحديد (R-Squared) الذي يقيس نسبة التغير في المتغير التابع التي يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة مجتمعة؛ أي القدرة التفسيرية للنموذج، وتتوافق هذه الأساليب مع طبيعة البيانات وفرضيات الدراسة.

قياس رأي مدقق الحسابات الخارجي

رأي المدقق الخارجي، الذي يصدره مدقق الحسابات الخارجي ويرمز له بالرمز (Y): استخدمت الدراسة نوع التقرير الذي يصدره المدقق الخارجي كمتغير تابع. تم تحليل محتوى التقارير المالية السنوية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة من عام 2010-2016، وفصل أنواع التقارير التي أصدرها المدققين الخارجيين للمصارف خلال الفترة المذكورة (حمدان

ومشنتهي، 2011؛ عبدالحكيم، 2014). حيث تم تقسيمها إلى قسمين، تقرير قياسي معياري - نظيف (Unqualified Report)، والخروج عن التقرير المعياري وهذا الأخير يشمل التقرير المتحفظ والتقرير السلبي، والامتناع عن إبداء الرأي، ولغايات التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات، تم استخدام المتغير الوهمي (Dummy Variable) لقياس رأي مدقق الحسابات حيث يأخذ المتغير قيمة (1) إذا كان تقرير مدقق الحسابات الخارجي نظيف و(0) إذا كان غير ذلك (تقرير متحفظ أو سلبي أو الامتناع عن إبداء الرأي) (حمدان ومشنتهي، 2011؛ عبدالحكيم، 2014)

قياس خصائص لجنة التدقيق

الاستقلالية (نسبة الأعضاء المستقلين، غير التنفيذيين في لجنة التدقيق): ويرمز له بالرمز (X1)، ويقاس بعدد أعضاء لجنة التدقيق غير التنفيذيين في اللجنة إلى إجمالي عدد أعضاء لجنة التدقيق. تم قياس مدى استقلالية الأعضاء من خلال عدم توليهم لأي مراكز تنفيذية في الشركة، ولا يحصلون على أي منافع من الشركة باستثناء ما يحصلون عليه مقابل العمل في مجلس الإدارة (عزالدين، 2017؛ عبد الحكيم، 2014؛ Sellami & Fendri, 2017).

حجم لجنة التدقيق (عدد الأعضاء): ويرمز له بالرمز (X2)، ويقاس بعدد أعضاء لجنة التدقيق المنتخبين من قبل مجلس الإدارة (عز الدين، 2017؛ عبد الحكيم، 2014؛ Sellami & Fendri, 2017; Hassan, 2016).

عدد مرات اجتماع اللجنة (خلال السنة): ويرمز له بالرمز (X3)، وتقاس بعدد اجتماعات لجنة التدقيق السنوية (أبو زيد، 2018؛ حمدان ومشنتهي، 2011؛ عبد الحكيم، 2014؛ Sellami & Fendri, 2014; Hassan, 2016; Fendri, 2017).

الخبرة المالية والمحاسبية: ويرمز له بالرمز (X4)، ويقاس بعدد الأعضاء الذين يحملون شهادات مهنية محاسبية ومالية مثل (ACCA, CPA, CMA, CIA, AICPA) من إجمالي عدد أعضاء اللجنة (أبو زيد، 2018؛ حمدان ومشنتهي، 2011؛ عبد الحكيم، 2014؛ Sellami & Fendri, 2014; Hassan, 2016; Fendri, 2017).

نسبة الأسهم التي يمتلكها الأعضاء: ويرمز له بالرمز (X5)، وتقاس بمجموع الأسهم العادية المتداولة التي يمتلكها أعضاء اللجنة إلى رأس المال المدفوع (أبو الهيجا والحاويك، 2012؛ Sellami & Fendri, 2017).

أثر خصائص لجنة التدقيق على رأي المدقق الخارجي

جدول (1): قياس متغيرات الدراسة

اسم المتغير	قياس المتغير	التوثيق	مصدر البيانات
المتغير التابع			
رأي مدقق الحسابات الخارجي	متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان تقرير مدقق الحسابات الخارجي نظيف و(0) إذا كان غير ذلك.	حمدان ومشتهي، 2011؛ عبدالحكيم، 2014	التقرير المالي - تقرير مدقق الحسابات الخارجي.
المتغير المستقل			
الاستقلالية	أعضاء لجنة التدقيق الغير تنفيذيين في اللجنة إلى إجمالي عدد أعضاء لجنة التدقيق	عزالدين، 2017؛ عبد الحكيم، 2014؛ Sellami & Fendri, 2017	التقرير المالي - نشرات بورصة فلسطين
حجم لجنة التدقيق	يقاس بعدد أعضاء لجنة التدقيق المنتخبين من قبل مجلس الإدارة	عز الدين، 2017؛ عبد الحكيم، 2014؛ Sellami & Fendri, 2017؛ Hassan, 2016	التقرير المالي - نشرات بورصة فلسطين
عدد مرات اجتماع اللجنة	عدد اجتماعات لجنة التدقيق السنوية	أبو زيد، 2018؛ حمدان ومشتهي، 2011؛ عبد الحكيم، 2014؛ Sellami & Fendri, 2017؛ Hassan, 2016؛	التقرير المالي - نشرات بورصة فلسطين
الخبرة المالية والمحاسبية	بعدد الأعضاء الذين يحملون شهادات أكاديمية أو مهنية محاسبية ومالية مثل (ACCA, CPA, CMA, CIA, AICPA) إلى إجمالي عدد أعضاء اللجنة	أبو زيد، 2018؛ حمدان ومشتهي، 2011؛ عبد الحكيم، 2014؛ Sellami & Fendri, 2017؛ Hassan, 2016	التقرير المالي - نشرات بورصة فلسطين
نسبة الأسهم التي يمتلكها الأعضاء	نقاس بمجموع الأسهم العادية المتداولة التي يمتلكها أعضاء اللجنة إلى رأس المال المدفوع	أبو الهيجا والحايك، 2012، Sellami & Fendri, 2017	التقرير المالي - نشرات بورصة فلسطين

اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

الإحصاء الوصفي

يستعرض الجدول رقم (2) أهم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة المستقلة.

جدول (2): الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة المستقلة

الانحراف المعياري	القيمة الصغرى	القيمة العظمى	الوسيط	المتوسط الحسابي	المتغيرات المستقلة
0.2344	1	6	4	0.9054	الاستقلالية
1.0624	3	6	3	3.5124	عدد الأعضاء لجنة التدقيق (حجم اللجنة)
0.9524	1	14	4	4.9047	عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق
1.0654	0.7333	1	0.2666	0.9459	الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق
0.1329	0	0.2567	0.0132	0.0432	نسبة الأسهم التي يمتلكها الأعضاء

يظهر الجدول رقم (2) أن متوسط استقلالية أعضاء لجنة التدقيق في البنوك المدرجة في بورصة فلسطين يبلغ ما نسبته (90.54%) في الفترة من 2010 إلى 2016. وهذا يدل على أن غالبية أعضاء لجنة التدقيق في البنوك المدرجة في بورصة فلسطين يتمتعون بالاستقلالية. ويتبين من الجدول السابق أن متوسط عدد أعضاء لجنة التدقيق في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين قد بلغ أربعة أعضاء تقريباً، في حين أن القيمة الصغرى بلغت -أيضاً- ثلاثة أعضاء، والقيمة العظمى بلغت 6 أعضاء.

كما يظهر الجدول (2) أن لجنة التدقيق في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين يبلغ عدد اجتماعاتها في المتوسط 4 اجتماعات سنوياً، وقد كانت أكثر اللجان اجتماعاً 14 مرة في العام، وأقلها بلغ مرة واحدة سنوياً. ويتضح -أيضاً- من الجدول أنه بالمتوسط ما نسبته (94.59%) من أعضاء لجنة التدقيق يحملون خبرات مالية ومحاسبية، في حين أن هناك مصارف جميع أعضاء لجنة التدقيق فيها يحملون خبرات مالية ومحاسبية. ومن الجدول السابق يتبين أن أعضاء لجان التدقيق في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين بالمتوسط يمتلكون (4.5%) من أسهم المصارف.

أثر خصائص لجنة التدقيق على رأي المدقق الخارجي

جدول (3): الوصف الإحصائي لرأي المدقق الخارجي خلال الفترة 2010-2016

رأي المدقق الخارجي	2010		2011		2012		2013		2014		2015		2016	
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
نظيف	100%	6	100%	6	100%	6	100%	6	100%	6	100%	6	100%	6
متحفظ	0%	-	0%	-	0%	-	0%	-	0%	-	0%	-	0%	-
عكسي	0%	-	0%	-	0%	-	0%	-	0%	-	0%	-	0%	-
ممتنع	0%	-	0%	-	0%	-	0%	-	0%	-	0%	-	0%	-

يوضح الجدول السابق رقم (3) الإحصاءات الوصفية لمتغير الدراسة التابع (رأي مدقق الحسابات) الذي تم التعبير عنه بالمتغير الوهمي (Dummy Variable). ويظهر من الجدول السابق، أن جميع المصارف المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددها ستة مصارف وخلال جميع السنوات ما بين 2010-2016 قد تلقت تقارير نظيفة بنسبة بلغت (100%)، حيث لم تتلق تلك المصارف أيًا من أنواع التقارير الأخرى والتي يصدرها المدقق الخارجي (تقارير متحفظ، عكسية، امتناع عن إبداء الرأي)، وهذا يعكس حرص إدارات البنوك على إصدار تقارير مالية ذات جودة، بالإضافة إلى وجود سلطة النقد الفلسطينية والتي تقوم بمراقبة المصارف ومؤسسات الإقراض بهدف تعزيز ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي الفلسطيني. جاءت هذه النتائج متوافقة مع دراسة حمدان ومشتهي (2011)، حيث أظهرت النتائج أن شركات العينة الخمسين لم تتلق أي تقرير معاكس ولم يمتنع المدقق عن إبداء الرأي خلال فترة الدراسة. بالتالي، نتائج هذه الدراسة في البيئة الفلسطينية لم تكن مختلفة عن الدول الأخرى، إذ تظهر الدراسات العالمية في ذات المجال قلة التقارير السلبية والامتناع عن إبداء الرأي (حمدان ومشتهي، 2011).

معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة

تم استخدام اختبار "معامل بيرسون للارتباط" لاكتشاف العلاقة بين المتغيرات التابعة المستخدمة في البحث كما في الجدول (4).

جدول (4): معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة

رأي المدقق	نسبة الأسهم التي يمتلكها الأعضاء	الخبرة المالية والمحاسبية	عدد مرات الاجتماع	عدد الأعضاء	الاستقلالية	المتغيرات	
					1	معامل بيرسون للارتباط	الاستقلالية
						القيمة الاحتمالية (Sig.)	
				1	0.349	معامل بيرسون للارتباط	عدد الأعضاء
					*0.000	القيمة الاحتمالية (Sig.)	
			1	111.	338.	معامل بيرسون للارتباط	عدد مرات الاجتماع
				*0.015	*0.001	القيمة الاحتمالية (Sig.)	
		1	363.	183.	134.	معامل بيرسون للارتباط	الخبرة المالية والمحاسبية
			*0.000	*0.006	*0.005	القيمة الاحتمالية (Sig.)	
	1	558.	284.	335.	433.	معامل بيرسون للارتباط	نسبة الأسهم التي يمتلكها الأعضاء
		*0.010	*0.004	*0.001	*0.000	القيمة الاحتمالية (Sig.)	
1	299.	260.	285.	301.	227.	معامل بيرسون للارتباط	رأي المدقق
	*0.002	*0.009	*0.008	*0.002	0.012	القيمة الاحتمالية (Sig.)	

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يتضح من الجدول (4) أن أقوى ارتباط بين المتغيرات كان بين نسبة الأسهم التي يمتلكها أعضاء لجنة التدقيق والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق، حيث معامل الارتباط يساوي (R2 = 0.55). ومع ذلك، فإن قيمة معامل الارتباط بين هذين المتغيرين ما زالت أقل من القيمة الحرجة

0.80، الأمر الذي يدل على عدم وجود مشكلة تداخل خطي بين المتغيرات المستقلة (Bryman & Cramer, 2011)

اختبار الفرضيات

لفحص جاهزية وجود البيانات لاختبار الفرضيات، تم عمل عدد من الاختبارات، وهي

كالتالي:

اختبار التوزيع الطبيعي (Normality): تم إجراء اختبار (Jarque-Bera) لاختبار التوزيع الطبيعي لحدود الخطأ (البواقي)، الناتجة عن تقدير النموذج، وأثبتت النتائج أن حدود الخطأ تتبع التوزيع الطبيعي حيث بلغت قيمة (J=2.91) بمستوي معنوية (P-Value=0.235) وهذا يشير إلى قبول فرضية العدم القائلة أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

اختبار التداخل الخطي المتعدد (Multicollinearity): بعد إجراء اختبار فحص التداخل الخطي المتعدد للمتغيرات كانت قيمة (VIF=1.62)، أقل من (5) وهذا يدل على عدم وجود تداخل خطي بين المتغيرات المستقلة.

اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation): تم إجراء اختبار (Breusch-Godfrey)، للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للخطأ العشوائي، وقد تبين أن قيمة (Prob.chi-square=0.629)، عند مستوي معنوية (0.05)، وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي للخطأ العشوائي، وهذا مؤشر واضح على خلو النموذج من الارتباط الذاتي.

نتائج اختبار الفرضيات

تتمحور فرضيات الدراسة الحالية حول أثر خصائص لجنة التدقيق على رأي المدقق الخارجي "دراسة تطبيقية: على البنوك المدرجة في بورصة فلسطين"، ويتناول النموذج العام للدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في خصائص لجنة التدقيق (الاستقلالية، عدد الأعضاء (حجم اللجنة)، عدد مرات اجتماع اللجنة، الخبرة المالية والمحاسبية، نسبة الأسهم التي يمتلكها الأعضاء)، وبين المتغير التابع (رأي المدقق الخارجي)، وحيث إن البيانات ذات طبيعة مقطعية عبر الزمن (Panel data) من عام 2010-2016م، فإن نموذج الانحدار الملائم لقياس هذه العلاقة هو نموذج الانحدار اللوجستي للبيانات المقطعية عبر الزمن (Logistic Panel Regression) وذلك من خلال إيجاد قيمة مستوي الدلالة (Sig)، ويُعد هذا النموذج من النماذج المتقدمة في عمليات التحليل الإحصائي، كما تم استخدام (Fixed Effects) للوحدات المقطعية، كذلك تم استخدام مربع التحديد - معامل التحديد (R-Squared) الذي يقيس القدرة التفسيرية للنموذج، وقد

تم استخدام برنامج (E-Views) للقيام بعمليات التحليل الإحصائي للوصول إلى إثبات أو نفي فرضيات الدراسة عند مستوى معنوية (0.05).

جدول (5): نتائج المتغير التابع مع جميع المتغيرات المستقلة

المتغير	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة T	قيمة الاحتمال (Sig)
الثابت	-1.235142	0.421541	-2.632541	0.0079
X1	0.402145	0.286325	1.769523	0.0328*
X2	0.163652	0.015863	4.123562	0.0012*
X3	0.396541	0.315863	1.325617	0.0035*
X4	0.120153	0.102589	0.763214	0.0101*
X5	-1.823251	0.695354	-2.356585	0.0024*
معامل التحديد R-squared		0.3142		

* المتغير دال إحصائياً عند مستوى 0.05، وقيمة $F = 219.4$ ، $Prob(F) = 0.000$.

حيث إن المتغيرات المستقلة الخمسة ، هي:

X1: الاستقلالية (استقلالية أعضاء لجنة التدقيق).

X2: حجم لجنة التدقيق.

X3: عدد مرات اجتماع اللجنة (خلال السنة).

X4: الخبرة المالية والمحاسبية.

X5: نسبة الأسهم التي يمتلكها الأعضاء.

وبالنظر للجدول السابق رقم (5) الذي يمثل نموذج انحدار "رأي المدقق الخارجي على المتغيرات المستقلة الخمسة للدراسة"، تبين أن قيمة معامل التحديد يساوي 0.314 ، وهذا يعني أن (31.4%) من التغير في نوع رأي المدقق الخارجي تم تفسيره من خلال المتغيرات المستقلة الخمسة مجتمعة (الاستقلالية "استقلالية أعضاء لجنة التدقيق"، عدد الأعضاء "حجم اللجنة"، عدد مرات اجتماع اللجنة "خلال السنة"، الخبرة المالية والمحاسبية، نسبة الأسهم التي يمتلكها الأعضاء)، وتعدّ هذه النسبة مقبولة طالما أن النموذج جيد ولا يعاني من أي مشاكل، ويمكن القول إن هذه النسبة تأثرت بصغر حجم عينة الدراسة، وكذلك ثبات جزء مهم من البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة. كما يتبين من الجدول السابق وجود تأثير للمتغيرات المستقلة الخمسة (الاستقلالية "استقلالية أعضاء لجنة التدقيق"، عدد الأعضاء "حجم اللجنة"، عدد مرات اجتماع اللجنة "خلال السنة"، الخبرة

أثر خصائص لجنة التدقيق على رأي المدقق الخارجي

المالية والمحاسبية، نسبة الأسهم التي يمتلكها الأعضاء) على المتغير التابع (رأي المدقق). ولقد بلغت قيمة اختبار ($F = 219.4$)، بإحتمال ($Prob = 0.000$) وهذا يشير إلى جودة النموذج المقدر.

اختبار الفرضية الأولى

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستقلالية أعضاء لجان التدقيق على متغير رأي المدقق الخارجي في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

يتضح من الجدول رقم (5) أن قيمة $Sig = 0.0328$ وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 ، وهذا يدل على أن خاصية استقلالية أعضاء لجان التدقيق لها أثر ذو دلالة إحصائية على رأي المدقق الخارجي في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين. وبذلك يمكن القول بقبول الفرضية القائلة بأنه "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستقلالية أعضاء لجان التدقيق على رأي المدقق الخارجي في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين". ويلاحظ من الجدول السابق أن قيمة $T = 1.769523$ ، وبما أن إشارة T موجبة فهذا يدل على أن هناك علاقة طردية بين استقلالية أعضاء لجنة التدقيق وإمكانية تسلم المصرف لتقرير نظيف؛ أي أنه كلما زاد عدد أعضاء لجنة التدقيق (غير التنفيذيين) زادت إمكانية تسلم البنك لتقرير نظيف وقلت إمكانية تسلم البنوك لتقرير متحفظ، وهذا يؤكد على العلاقة الإيجابية بين وجود استقلالية أعضاء لجنة التدقيق وتقديم تقرير نظيف للبنك. ويعزى ذلك إلى أن وجود الاستقلالية لدى أعضاء لجنة التدقيق يعمل على وجود رقابة حقيقية على أعمال التدقيق داخل البنك كما يؤدي إلى صدور قرارات سليمة وفاعلة تؤثر إيجابياً على رأي المدقق الخارجي.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Rainsbury, Bradbury, Cahan, 2009) التي توصلت إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية أعضاء لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية، ودراسة محمد (2013) التي أظهرت وجود تأثير لاستقلالية أعضاء لجنة التدقيق على الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة السورية، دراسة عبد الحكيم، (2014) والتي خلصت إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استقلال أعضاء لجنة التدقيق ومدى استلام الشركة لتقرير مراجعة نظيف، وبرر عبد الحكيم تلك النتيجة بأن توافر الاستقلال الحقيقي لأعضاء لجنة التدقيق من خلال عدم شغلهم لأي وظائف تنفيذية، وعدم وجود روابط مالية، وعائلية بين أعضاء اللجنة، ومجلس الإدارة، يساهم في زيادة مقدرة أعضاء اللجنة على أداء وظائفهم بفاعلية، ويمكنهم من الرقابة على أعمال الإدارة واكتشاف أي ممارسات من شأنها أن تؤثر على جودة التقارير المالية، ومن ثم مدى استلام

الشركة لتقرير مراجعة نظيف ودراسة (2017) Sellami and Fendri، التي توصلت إلى وجود تأثير إيجابي لاستقلالية لجنة التدقيق على الالتزام بالمعايير الدولية في إعداد التقارير المالية. بينما اختلفت هذه النتيجة مع دراسة أبو الهيجا والحاك، (2012) التي أظهرت عدم وجود تأثير لمعيار استقلالية أعضاء لجنة التدقيق على فترة إصدار تقرير المدقق الخارجي، وبرر أبو الهيجا والحاك تلك النتيجة بأن استقلالية أعضاء لجنة التدقيق لا تساهم في تحسين نوعية التقارير المالية في ضوء محدودية فترة إصدار القوائم المالية المدققة، ودراسة حمدان ومشتهي، (2011) والتي خلصت إلى عدم وجود تأثير لمعيار استقلالية أعضاء لجنة التدقيق (تنفيذي، وغير تنفيذي) على رأي مدقق الحسابات الخارجي.

اختبار الفرضية الثانية

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لعدد الأعضاء (الحجم) لجان التدقيق على متغير رأي المدقق الخارجي في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

يتضح من الجدول رقم (4) أن قيمة $Sig = 0.0012$ وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا يدل على أن خاصية عدد أعضاء (حجم) لجان التدقيق لها أثر ذو دلالة إحصائية على رأي المدقق الخارجي في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين. وبذلك يمكن القول بقبول الفرضية القائلة بأنه "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لعدد الأعضاء (الحجم) لجان التدقيق على رأي المدقق الخارجي في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين". ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة $T=4.123562$ ، وبما أن قيمة T موجبة فهذا يدل على وجود علاقة طردية بين حجم لجنة التدقيق وإمكانية استلام البنك لتقارير متحفظة، أي أنه كلما زاد عدد أعضاء لجنة التدقيق زادت إمكانية تسلم البنوك لتقارير المتحفظة، وقلت إمكانية تسلم البنوك لتقارير نظيفة.

ويعزى ذلك إلى أن الزيادة في حجم لجنة التدقيق قد يمنع اتخاذ القرارات بصورة سريعة وفعالة، وهذا قد يؤدي إلى نتائج عكسية حيث ينعكس سلبياً على رأي المدقق الخارجي، فصغر حجم لجنة التدقيق يؤدي إلى سرعة إصدار القرارات وفعاليتها وبالتالي تؤثر سلبياً على رأي المدقق الخارجي. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة عبد الحكيم، (2014)، والتي خلصت إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين حجم لجنة التدقيق ومدى استلام الشركة لتقرير مراجعة نظيف، وبرر عبد الحكيم تلك النتيجة بوجود حجم ملائم للجان التدقيق يساهم في اكتشاف أي ممارسات محاسبية احتيالية من شأنها التأثير على رأي مدقق الحسابات، ودراسة حمدان ومشتهي، (2011) التي أكدت على وجود تأثير إيجابي لحجم لجنة التدقيق على إمكانية تسلم الشركة لتقرير يحتوى رأياً نظيفاً، ودراسة الصوص، (2012) التي استنتجت أن وجود عدد كاف من أعضاء لجنة التدقيق يدعم اللجنة

أثر خصائص لجنة التدقيق على رأي المدقق الخارجي

لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي، ويرر الصوص ذلك بأن وجود العدد الكاف من الأعضاء المؤهلين علمياً وعملياً في مجال المحاسبة والأمور المالية بحيث يكون لديهم المقدرة على فهم القوائم المالية والتعامل مع الأنشطة المختلفة للبنك، في حين أن دراسة (Sellami and Fendri, 2017) توصلت إلى وجود تأثير إيجابي لحجم لجنة التدقيق على الالتزام بالمعايير الدولية في إعداد التقارير المالية، و دراسة أبو الهيجا والحاك، (2012) توصلت إلى وجود أثر معنوي لعدد أعضاء لجنة التدقيق على تخفيض فترة إصدار تقرير التدقيق. ويرر أبو الهيجا والحاك ذلك بأن زيادة عدد الأعضاء في لجنة التدقيق يساعد على تحسين نوعية التقارير المالية في ضوء محدودية فترة إصدار القوائم المالية المدققة، بالإضافة إلى أن زيادة العدد تعطي للجنة الوقت والجهد الكافيين للتأكد من أن المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية تتصف بالمصادقية وبالتوقيت المناسب، ودراسة (قديح، 2013) والتي أكدت على وجود علاقة عكسية بين كل من حجم لجنة التدقيق وجودة التقارير المالية، ويرر قديح ذلك بأن الزيادة في حجم لجنة التدقيق بصورة سريعة وفعالة قد يؤدي إلى نتائج عكسية حيث ينعكس سلباً على رأي المدقق الخارجي.

اختبار الفرضية الثالثة

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لعدد مرات اجتماع لجان التدقيق على متغير رأي المدقق الخارجي في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين. يتضح من الجدول رقم (4) أن قيمة $Sig = 0.0035$ وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا يدل على أن خاصية عدد مرات اجتماع لجان التدقيق لها أثر ذو دلالة إحصائية على رأي المدقق الخارجي في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

وبذلك يمكن القول بقبول الفرضية القائلة بأنه "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لعدد مرات اجتماع لجان التدقيق على رأي المدقق الخارجي في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين". ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة $T=1.325617$ ، وبما أن قيمة T موجبة فهذا يدل على وجود علاقة طردية بين عدد مرات اجتماع لجان التدقيق وإمكانية استلام البنك لتقارير نظيفة؛ أي أنه كلما زاد عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق زادت إمكانية تسلم البنوك لتقارير نظيفة، وقلت إمكانية تسلم البنوك لتقارير متحفظة. ويعزى ذلك إلى وجود الاهتمام من قبل لجان التدقيق بالاجتماعات التي تعقدها، وانتظامها، حيث أظهرت البيانات التي تم جمعها من البنوك محل الدراسة إلى وجود هذا الاهتمام وحرص لجان التدقيق على تلك الاجتماعات بشكل شبه دوري. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة عبد الحكيم، (2014)، والتي خلصت إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين عدد مرات اجتماع لجان التدقيق ومدى استلام الشركة لتقرير مراجعة نظيف، ويرر عبد الحكيم ذلك بأن التكرار الملائم

والفعال لاجتماعات لجنة التدقيق إنما يعد دليلاً على ممارستها لأنشطتها وتنسيقها للعلاقة بين الإدارة والمدقق الداخلي ومدقق الحسابات، واكتشاف أي ممارسات محاسبية احتيالية من شأنها التأثير على رأى مدقق الحسابات. ودراسة الصوص، (2012) التي استنتجت أن عقد الاجتماعات اللازمة للجان التدقيق يدعم اللجنة لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي، وبرر الصوص ذلك بأن عقد الاجتماعات اللازمة للجان التدقيق يمكنهم من القيام بالمهام المنوطة بهم، بما يؤدي إلى تعزيز فاعلية دور لجنة التدقيق في دعم التدقيق الداخلي والخارجي. وتختلف النتيجة مع دراسة قديح، (2013) التي توصلت إلى عدم وجود أثر لعدد مرات اجتماع أعضاء لجنة التدقيق على نوع التقرير الذى يصدره المدقق الخارجي في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، وبرر قديح ذلك بأن هناك عدم انتظام وعدم اهتمام بهذه الاجتماعات، إذ إن عملية جمع البيانات أظهرت أن بعض المصارف لم تجتمع سوي اجتماع واحد خلال السنة. ودراسة أبو الهيجا والحايك، (2012) التي أظهرت نتائجها عدم وجود تأثير لعدد اجتماعات لجنة التدقيق السنوية على فترة إصدار التقرير، وبرر أبو الهيجا والحايك ذلك بأن اجتماعات لجان التدقيق المتكررة تساعد في الرقابة على أنشطة الإدارة بشكل مستمر، وهذا بدوره يؤدي إلى تقليل الوقت المستغرق من قبل المدققين الخارجيين في عملية التدقيق وإصدار تقرير التدقيق. وكذلك دراسة حمدان ومشتهي، (2011) التي توصلت إلى أنه لا يوجد تأثير لعدد مرات اجتماع لجنة التدقيق سنوياً على رأى المدقق الخارجي.

اختبار الفرضية الرابعة

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان التدقيق على متغير رأى المدقق الخارجي في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

يتضح من الجدول رقم (4) أن قيمة $Sig = 0.0101$ وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا يدل على أن خاصية الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان التدقيق لها أثر ذو دلالة إحصائية على رأى المدقق الخارجي في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين. وبذلك يمكن القول بقبول الفرضية القائلة بأنه "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان التدقيق على رأى المدقق الخارجي في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين". ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة $T=0.763214$ ، وبما أن قيمة T موجبة فهذا يدل على وجود علاقة طردية بين الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان التدقيق وإمكانية إستلام البنك لتقارير نظيفة؛ أي أنه كلما زادت الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان التدقيق زادت إمكانية تسلم البنوك لتقارير نظيفة، وقلت إمكانية تسلم البنوك لتقارير متحفظة. ويعزى ذلك إلى أن معظم أعضاء مجالس الإدارة في البنوك الفلسطينية من أصحاب الخبرات المالية والمحاسبية، وهذا ما تم ملاحظته من خلال التقارير

أثر خصائص لجنة التدقيق على رأي المدقق الخارجي

المالية للبنوك محل الدراسة، حيث لوحظ أن غالبية أعضاء لجان التدقيق قد تولوا مناصب تنفيذية كبيرة في شركات كبيرة، وبالتالي تكونت لديهم الخبرات المالية والمحاسبية الكافية، والكثير منهم من حاملي الشهادات الأكاديمية، والمهنية في المجالات المالية والمحاسبية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة محمد (2013) التي أظهرت وجود تأثير لسنوات الخبرة العملية لدى أعضاء لجنة التدقيق على الحد من الاحتيايل في الشركات المساهمة السورية. ودراسة حمدان ومشتهي، (2011) والتي خلصت إلى وجود تأثير إيجابي للخبرة المالية لأعضاء اللجنة على تقرير مدقق الحسابات الخارجي، ودراسة أبو الهيجا والحايك، (2011) والتي أظهرت وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للخبرة المالية على فترة إصدار تقرير التدقيق والمتمثل بنقصان فترة إصدار تقرير التدقيق، ويرر أبو الهيجا والحايك بأن هذه النتيجة تتسجم مع طبيعة عمل لجان التدقيق والتي تُعدّ مسؤولة عن عدة واجبات تتطلب درجة عالية من التطور وخصوصاً في المجال المحاسبي وفهم القضايا مثل التدقيق والمخاطر واقتراح إجراءات تدقيق للتصدى لذلك. ودراسة (2017) Sellami and Fendri والتي توصلت إلى وجود تأثير إيجابي للخبرات المالية لأعضاء لجان التدقيق على الالتزام بالمعايير الدولية في إعداد التقارير المالية والإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة. وتختلف النتيجة مع دراسة قديح، (2011) والتي خلصت إلى عدم وجود أثر للمؤهل المحاسبي أو المالي لأعضاء لجنة التدقيق على نوع التقرير الذي يصدره المدقق الخارجي في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين. ويرر قديح ذلك بأن ليس كل من يحمل مؤهل محاسبي لديه الخبرة العملية في مجال المحاسبة لأن الخبرة العملية المحاسبية تأتي نتيجة لممارسة فعلية لسنوات.

اختبار الفرضية الخامسة

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة الأسهم التي يمتلكها أعضاء لجان التدقيق على متغير رأي المدقق الخارجي في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.
يتضح من الجدول رقم (4) أن قيمة $\text{Sig} = 0.0024$ وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا يدل على أن خاصية نسبة الأسهم التي يمتلكها أعضاء لجان التدقيق لها أثر ذو دلالة إحصائية على رأي المدقق الخارجي في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.
وبذلك يمكن القول بقبول الفرضية القائلة بأنه 'يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة الأسهم التي يمتلكها أعضاء لجان التدقيق على رأي المدقق الخارجي في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين'.

ونلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة $T = -2.356585$ ، وحيث إن إشارة T سالبة فهذا يدل على أن وجود علاقة عكسية بين نسبة أسهم البنك التي يمتلكها أعضاء لجنة التدقيق

وإمكانية تسلم البنك لتقرير متحفظ؛ أي أنه كلما زادت نسبة أسهم المصرف التي يمتلكها أعضاء لجنة التدقيق زادت إمكانية تسلم المصرف لتقرير نظيف وقلت إمكانية تسلم المصرف لتقرير متحفظ. ويعزى ذلك إلى أن الزيادة في نسبة ملكية أسهم أعضاء لجنة التدقيق، يترتب عليه وجود دافع قوى لدى أعضاء اللجنة لمراقبة الإدارة، وكذلك يصبح لديهم مصالح شخصية للمحافظة على استثماراتهم وكذلك تضخيم أرباحهم المتوقعة، وبالتالي فإنهم يعملون على الضغط على المدقق الخارجي لمنعه من إصدار رأي متحفظ الذي قد يكون له تأثير سلبي على مستقبل استثماراتهم في البنك. أو من خلال مساعدة المدقق من تأدية عمله أو اهتمام لجنة التدقيق بفعالية الرقابة الداخلية وبالتالي صدور تقرير نظيف.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة قديح، (2013) التي توصلت إلى وجود أثر لنسبة الأسهم التي يمتلكها أعضاء لجنة التدقيق في المصرف على جودة التقارير المالية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، ويرر قديح تلك النتيجة بأن الزيادة في نسبة ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم المصرف يكون حافزاً ودافعاً قوياً لدى تلك اللجنة لمراقبة أعمال الإدارة للحفاظ على استثماراتهم، وبالتالي فهم يكونون أكثر حرصاً بأن يصدر تقرير نظيف عن المدقق الخارجي. ودراسة حمدان ومشتهي، (2011) والتي أكدت وجود تأثير لملكية أعضاء لجنة التدقيق في أسهم الشركة على تقرير مدقق الحسابات الخارجي.

استنتاجات الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر خصائص لجان التدقيق (الاستقلالية، عدد الاعضاء "حجم اللجنة"، عدد مرات اجتماع اللجنة، الخبرة المالية والمحاسبية، نسبة الأسهم التي يمتلكها أعضاء اللجنة) على رأي مدقق الحسابات في المصارف الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وقد شمل البحث كافة المصارف المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية والبالغ عددها (6) مصارف: وهي (البنك الإسلامي العربي، بنك فلسطين، البنك الإسلامي الفلسطيني، بنك الاستثمار الفلسطيني، بنك القدس، البنك الوطني) في الفترة المالية بين 2010 إلى 2016. استخدم البحث جميع المصارف المدرجة في بورصة فلسطين كعينة للدراسة الحالية للفترة 2010-2016، والتي تتوافر لها جميع البيانات اللازمة لحساب متغيرات الدراسة، حيث إنه لم يتم استبعاد أي مصرف من المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، نظراً لتوافر بيانات متغيرات الدراسة لجميع المصارف لكل سنوات الدراسة المختارة. أظهرت نتائج التحليل لفرضيات الدراسة إلى أن خصائص أعضاء لجنة التدقيق تعزز من فاعلية وكفاءة اللجنة في تأدية مهامها المرتبطة بالمراقبة والإشراف على عملية إعداد التقارير المالية من قبل الإدارة الأمر الذي ينعكس على جودة التدقيق الخارجي.

أثر خصائص لجنة التدقيق على رأي المدقق الخارجي

أوضحت النتائج أن استقلالية أعضاء لجنة التدقيق تعمل على وجود رقابة حقيقية على أعمال التدقيق داخل البنك كما يؤدي إلى صدور قرارات سليمة وفاعلة تؤثر إيجابياً على رأي المدقق الخارجي. زيادة عدد الأعضاء في لجنة التدقيق يساعد على تحسين نوعية التقارير المالية؛ لأن ذلك يساهم في اكتشاف أي ممارسات محاسبية احتيالية من شأنها التأثير على رأي مدقق الحسابات. أظهرت النتائج أيضاً، بأن عقد الاجتماعات اللازمة للجان التدقيق يمكنهم من القيام بالمهام المنوطة بما يؤدي إلى تعزيز فاعلية دور لجنة التدقيق في دعم التدقيق الداخلي والخارجي. أوضحت النتائج أن هناك علاقة طردية بين الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان التدقيق وإمكانية استلام البنك لتقارير نظيفة؛ أي أنه كلما زادت الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان التدقيق زادت جودة التدقيق الخارجي.

التوصيات والدراسات المستقبلية

على الرغم من الإجراءات العلمية التي تم اتخاذها في التأصيل لفرضيات الدراسة، وبناء نموذج الدراسة والتحقق منه، وكون عينة الدراسة فقط المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، إلا إن هذا البحث يخضع لعدد من المتغيرات التي يصعب ضبطها، وهو ما يشكل المحدد الأساسي لهذا البحث، لذا فإن البحث يقدم مجموعة من التوصيات:

- توصي الدراسة الهيئات التشريعية بالعمل على إلزامية إنشاء لجان التدقيق في القطاعات الأخرى غير قطاع البنوك، والعمل على تعزيز كفاءة هذه اللجان.
- أن يتم البحث عن عوامل أخرى تؤثر في تقرير مدقق الحسابات الخارجي مثل خصائص أعضاء مجلس الإدارة، وخصائص الشركات، بالإضافة إلى دراسة لجنة التدقيق في الشركات غير المالية وأثرها على جودة التدقيق.
- ضرورة حث البنوك المدرجة في بورصة فلسطين في تعزيز فعالية لجان التدقيق من خلال إختيار أعضاء لجان تدقيق علي درجة عالية من الخبرة المحاسبية والمالية، الاستقلالية والعناية المهنية.
- ضرورة دراسة خصائص أخرى للجان التدقيق مثل عضوية أعضاء لجنة التدقيق في شركات أخرى الأمر الذي قد ينعكس على زيادة كفاءة لجنة التدقيق.

المراجع العربية

- أبو الهيجاء، محمد فوزي، والحاويك، أحمد فيصل خالد. (2012). خصائص لجان التدقيق وأثرها على فترة إصدار تقرير المدقق: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 20(2)، 463-436.
- أبو زر، عفاف اسحق. (2011). تأثير دور لجان التدقيق في إدراك مخاطر أعمال الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان: دراسة ميدانية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، 35 (3)، 511-483.
- أبو زيد، أبو ذر مسند (2018). لجان المراجعة ودورها في زيادة فاعلية معلومات القوائم المالية (دراسة حالة: بنك النيل التجاري وبنك أمدرمان الوطني)، مجلة العلوم الإدارية، جامعة أفريقيا العالمية، (2)، 146-115.
- السرطاوي، عبد المطلب، حمدان، علام، مشتهي، صبري، أبو عجيلة، عماد. (2013م). أثر لجان التدقيق في شركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، العلوم الإنسانية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 27(4)، 846-819.
- الصوص، اباد. (2012م). مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي، دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.
- الفتلى، قيصر على، وعلى، أحمد ماهر. (2014م). "دور المدقق الخارجي في ظل التحديات المعاصرة في الحد من ظاهرة غسيل الأموال: دراسة تطبيقية واستطلاعية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق، 1(30)، 368-343.
- المومني، محمد عبد الله (2010م). تقييم مدى التزام الشركات الأردنية المساهمة بضوابط تشكيل لجان التدقيق وآليات عملها لتعزيز حوكمة الشركات: دراسة ميدانية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، 26 (1)، 272-237.
- حلس، سالم عبد الله، وأبو ريده، ماهر ابراهيم. (2015م). دور مجالس الإدارة في تحسين أداء لجان التدقيق في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، 23 (2)، 118-89.

أثر خصائص لجنة التدقيق على رأي المدقق الخارجي

- حمدان، علام محمد موسى، ومشتهى، صبري ماهر صبري. (2011م). علاقة خصائص لجنة التدقيق بنوع تقرير مدقق الحسابات: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، *المجلة العربية للمحاسبة، جامعة البحرين*، 1(14)، 109-163.
- درغام، ماهر. (2009م). المشكلات التي تواجه مدققي الحسابات في قطاع غزة-دراسة تحليلية". *مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الإنسانية نابلس، جامعة النجاح الوطنية، نابلس*، 23 (1)، 245-288.
- رضا، سامح، وأحمد، رياض. (2011م). دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية دراسة ميدانية على شركات الأدوية المصرية، *المجلة الأردنية لإدارة الأعمال*، 7(1)، 43-66.
- عبد الحكيم، مجدي. (2014م). أثر خصائص لجان المراجعة على نوع الرأي بتقرير مراقب الحسابات: دراسة تطبيقية على البيئة السعودية". *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر*، 1(1)، 645-711.
- عز الدين، ياسمين (2017). اثر خصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة طنطا، مصر.
- قديح، بسام. (2013م). أثر خصائص لجان التدقيق على جودة التقارير المالية، دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.
- قانون المصارف الفلسطينية رقم (2)، سنة 2002،
<http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=14085>
- محمد، عمر. (2013م). دور لجان التدقيق في الحد من الاحتياطي في الشركات المساهمة السورية، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق*، 29 (2)، 463-487.

مراجع أجنبية

- Abdel Hakim, M., (2014), The Impact of the Characteristics of the Audit Committees on the Auditor's: An Empirical Study on the Saudi Environment. *Scientific Journal of Economics and Commerce, Egypt*, 1 (1), 645-711.
- Abu Al-Hija'a, M., and Al-Hayek, A., (2012), Characteristics of the Audit Committees and their Impact on Audit Report Lag Empirical Study on

- Jordanian Public Shareholding Companies, *Journal of the Islamic University for Economic and Administrative Studies*, Islamic University, Gaza, Palestine, 20 (2), 436-463
- Abu Zaid, A., (2018), Audit Committees and Their Role in Increasing the Effectiveness of Financial Statement Information (Case Study: Nile Bank Commercial Bank and Omdurman National Bank), *Journal of Administrative Sciences, African International University*, (2), 115-146.
- Abu Zer, A ., (2011), The Role of Audit Committees in Realizing the Risks of Public Shareholding Companies listed on the Amman Stock Exchange: A Field Study ", *Egyptian Journal of Commercial Studies*, 35 (3), 483-511.
- Agyei-Mensah, B., (2019) The effect of audit committee effectiveness and audit quality on corporate voluntary disclosure quality, *African Journal of Economic and Management Studies*, 10 (1), 17-31.
- Alareeni, B., (2019), The associations between audit firm attributes and audit quality-specific indicators: A meta-analysis, *Managerial Auditing Journal*, 34 (1), 6-43.
- Al-fatly, Q., and Ali, A., (2014), The role of external auditor in light of contemporary challenges in reducing the phenomenon of money laundering: an applied and exploratory study in a sample of Iraqi banks listed in the Iraqi market for securities", *Journal of Economic and Administrative Sciences*, University of Kufa, Iraq, 1 (30), 343-368
- Ali, M ., Shingara R., and Al-Akra, Mahmoud ., (2018) The impact of audit committee effectiveness on audit fees and non-audit service fees: Evidence from Australia, *Accounting Research Journal*, 31 (2), 174-191.
- Al-Momani, M .,(2010), Evaluation of Jordanian companies' compliance with the rules governing the formation of audit committees and their working mechanisms to enhance corporate governance: a field study, *Damascus Journal of Economic and Legal Sciences*, Syria, 26 (1), 237-272.
- Al-Sartawi, A ., Hamdan, A., Mushtahi, S., and Abu Ajila, I., (2013), The Effect of Audit Committees on Jordanian Public Shareholding Companies on Reducing Earning Management, *An-Najah University*

- Journal of Research, Humanities*, An-Najah National University, Nablus, 27 (4), 819-846.
- Al-Sous, Ayad (2012). Effectiveness of the Role of Audit Committees in Supporting Internal and External Audit Mechanisms, An Empirical Study on Banks Operating in Palestine (*unpublished Master Thesis*). Islamic University of Gaza.
- American Institute of Certified Public Accountant, (AICPA). <https://www.aicpa.org/>
- Arens, A., Elder, R., and Beasley, M., (2012). *Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach*. (16th Ed). New Jersey, USA: Pearson Education International.
- Bryman, A. and Cramer, D. (20 11), Quantitative Data Analysis with IBM SPS S 17, 18 & 19 ,Routledge, London and New York, NY, p . 298.
- Chang, Y., Chi, W., Hwang, L., and Shiue, M., (2011), The Association between Corporate Governance and Audit Quality: Evidence from Taiwan, *Accounting in Asia*, 11, 129 – 153.
- Chiu, S., Chien, C., and Lin, H ., (2017) Audit quality following the Public Company Accounting Oversight Board's operation, *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*, 17 (5), 927-946.
- Contessotto, C., and Moroney, R., (2014). The association between audit committee effectiveness and audit risk. *Accounting and Finance*, 54 (2), 393-418.
- Drgham, M., (2009), Problems of Auditors in the Gaza Strip - An Analytical Study ", *An-Najah University Journal of Human Sciences*, Nablus, An-Najah National University, Nablus, 23 (1), 245-288.
- Hamdan, A., and Mushtaie, S., (2011), Relationship of the characteristics of the Audit Committee to the type of auditor's report: An Applied Study on the Public Companies listed on the ASE, *Arab Journal of Accounting, University of Bahrain*, 1 (14), 109-163.
- Hassan, Y. M., (2016), "Determinants of audit report lag: evidence from Palestine" *Journal of Accounting in Emerging Economies*, . 6 (1), 13 – 32.
- Hellis, S., and Abu Rida, M, (2015), The role of the boards of directors in improving the performance of the audit committees in the banks listed

- on the Palestine Stock Exchange, *Journal of the Islamic University for Economic and Administrative Studies*, 23 (2), 89-118
- Innam, Z., and Khamoussi, H., (2016) Audit committee effectiveness, audit quality and earnings management: a meta-analysis, *International Journal of Law and Management*, 58 (2), 179-196.
- Izz al-Din, Y., (2017), Impact of the Audit Committee on Risk Disclosure in Commercial Banks (unpublished Master Thesis), Tanta University, Egypt
- Kilgore, A., Harrison, G & Radich, R., (2014), "Audit quality: what's important to users of audit services", *Managerial Auditing Journal*, 29 (9), 776 - 799
- Madawaki, A. & N. A. Amran., (2013), "Audit committees: How they affect financial reporting in Nigerian companies", *Journal of Modern Accounting and Auditing*, 1070-1080.
- Mnif Sellami, Y., & Borgi Fendri, H. (2017). The effect of audit committee characteristics on compliance with IFRS for related party disclosures: Evidence from South Africa. *Managerial Auditing Journal*, 32(6), 603-626.
- Mohammad, O., (2013), Role of Audit Committees in Reducing Fraud in Syrian Listed Companies, *Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences*, Damascus, 29 (2), 463-487.
- Owens-Jackson, L., Robinson, D., and Shelton., S. (2009). The association between audit committee characteristics, the contracting process and fraudulent financial reporting. *American Journal of Business*, spring 24, (1), 57-66
- Qedah, B, (2013), Effect of the characteristics of the audit committees on the quality of the financial reports: an applied study on the banks listed on the Palestine Stock Exchange (unpublished master thesis). Islamic University of Gaza
- Rainsbury, E. A., Bradbury, M., & Cahan, S. F. (2009). The impact of audit committee quality on financial reporting quality and audit fees. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 5(1), 20-33.
- Reza, S., and Ahmed, R., (2011), The Role of Audit Committees as a Pillar of Governance in Improving the Quality of Financial Reports: A Field

-
- Study on Egyptian Pharmaceutical Companies, *Jordanian Journal of Business Administration*, 7 (1), 43-66.
- Salehi, M ., Mahmoudi M ., and Gah, A., (2019), A meta-analysis approach for determinants of effective factors on audit quality: Evidence from emerging market, *Journal of Accounting in Emerging Economies*, 9 (2), 287-312.
- Semba, H ., and Kato ,R ., (2019) Does Big N matter for audit quality? Evidence from Japan, *Asian Review of Accounting*, 27 (1).2-28.
- Shir Li Ng. (2013). *Role Effectiveness of Audit Committees' Governance Characteristics: Impacts on Internal and External Auditing of Listed Companies*, (Unpublished Doctoral dissertation). RMIT University.
- Sulaiman, N., (2017) Oversight of audit quality in the UK: insights into audit committeeconduct, *Meditari Accountancy Research*, 25(3), 351-367.
- Zaman, M., & Sarens, G. (2013). Informal interactions between audit committees and internal audit functions: Exploratory evidence and directions for future research. *Managerial Auditing Journal*, 28(6), 495-515
- Zgarni, I., Hliou, K., & Zehri., F. (2016). Effective audit committee, audit quality andearnings management Evidence from Tunisia. *Journal of Accounting in Emerging Economies*, 6(2), 138-155